

الآليات الجديدة لتوظيف خريجي الجامعة

-مشروع المؤسسات الناشئة نموذجاً-

New Recruitment mechanisms for the University's graduates-Startup Project as a Model-

مختارية غزلان بلقاسم¹، سولاف معطي²

جامعة محمد بن أحمد وهران 2 مخبر تطور حضارة وسياسة،

¹belgacem.mokhtaria@univ-oran2.dz

جامعة محمد بن أحمد وهران 2 مخبر تطور حضارة وسياسة،

²hayem-belgique03@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2023 /07 /25 ؛ تاريخ القبول: 2023 /10 /18

Abstract: This study discusses the most important issues relayed to education in university institution, as it is a center for human resources training and skills development that producer competent and highly capable human forces that benefit the economic sectors of society by employing them in positions adapted to their skills. In order to obtain efficient human capital, the university's learning process must be of quality, which is main subject of our study. Achieving quality is a major concern for many thinkers and researches on order to reach an exemplary society with all its patterns and individuals, by researching the value and importance of university education in producing a highly competent human resource with knowledge, skills, and even personal subjectivity that qualifies for employment in the job market.

This is as required by the latter's skills adapted to the needs of today's twenty-first century. The results of this study

demonstrated that higher education is of paramount importance to the patterns of society in general and to its members in particular by developing and enhancing their skills while working to create university and vocational compatibility. The latter is done by adjusting the university's education program to match the capacities of university graduates with the requirements of the local and global labor market to join civilization and enter the world of international competition in order to prove our place and the skills of our human resources globally.

Keywords: Higher education; University; Start-up; Labor market; Educational process.

الناصريّة

الناصريّة

الملخص:

تناقش هذه الدراسة أهم القضايا المتعلقة بالتعليم في المؤسسات الجامعية كونها تمثل مركز تدريب للموارد البشرية وتنمية مهاراتهم مما يجعلها تنتج قوى بشرية ذات كفاءة وقدرات عالية تستفيد منها قطاعات المجتمع خاصة الاقتصادية عن طريق تشغيلهم في مناصب تتلاءم ومهاراتهم، وللحصول على رأس مال بشري كفؤ يكون ذلك بجودة العملية التعليمية التعلمية بالجامعة وهذا هو صلب الموضوع، إذ تعدّ مسألة تحقيق الجودة الشغل الشاغل للعديد من المفكرين والباحثين بغية الوصول لمجتمع مثالي بجلّ أنساقه وأفراده، وذلك من خلال البحث عن مدى قيمة وأهمية التعليم الجامعي في إنتاج مورد بشري ذو كفاءة عالية بالمستوى المعرفي والمهاراتي وحتى الذاتي الشخصي الذي تؤهله للحصول على منصب عمل في سوق الشغل وذلك حسب ما يتطلبه هذا الأخير من مهارات تتلاءم وحاجيات العصر الحالي قرن الحادي والعشرين (21)، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة على أن للتعليم العالي أهمية بالغة تعود على النفع لأنساق المجتمع عامة ولأفراده خاصة عن طريق تنمية مهاراتهم وتعزيزها مع العمل على خلق التوأمة والتوافق الجامعي والمهني عن طريق التعديل في برنامج التعليم الجامعي لتناسب قدرات خريجي الجامعة مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي للإلتحاق بالركب الحضاري ودخول عالم المنافسة الدولية لإثبات مكانتنا ومهارات مواردنا البشرية عالميا.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي؛ الجامعة؛ المؤسسة الناشئة؛ سوق العمل؛ العملية التعليمية. مقدمة:

تعد مؤسسات التعليم العالي من اهم انساق المجتمع التي يعتمد عليها في انشاء وإنتاج مورد بشري قادر على تحمل المسؤولية ومواجهة المشكلات والعمل على تطوير الجانب الاقتصادي للبلاد، حيث أصبحت في الوقت الراهن تهتم بتنمية مهارات العملية والمهنية للطلاب بهدف انخراطه والتحاقه بسوق العمل بعد تخرجه ولم تكتفي بتطوير جانبه المعرفي والفكري فقط وذلك نظرا لكون ان تعليم العملي والذي يكون عن طريق التجارب والتربصات الميدانية يساعد في تنمية مكتسبات الطالب واستعداداته الجديدة التي تقوّي من رصيده المعرفي والفكري الذي يخلق بدوره الابداع والابتكار ما يضيف الى الاقتصاد تنوعا واولوية في المنافسة، وعليه أضحت جميع دول العالم تعتمد على التطوير من تعليمها العالي سواء على مستوى النظام التعليمي او البرامج او المناهج او الوسائل والأدوات وغيرها من مكونات العملية التعليمية التعلمية التي تمثل الورقة المنافسة بها دوليا وعالميا لضمان مخرجات ذات كفاءة عالية والتي تعد في نفس الوقت مدخلات وقوى عاملة جديدة بتغيير الاقتصاد نحو الأفضل من جهة وتلبية لحاجيات الطلبة من جهة أخرى، هذا ما جعل العديد من الباحثين والمنظمات العالمية منها اليونسكو UNESCO يولون أهمية كبرى حول مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي خاصة منها الجامعة من

ناحية تطويرها وانفتاحها على مؤسسات المجتمع الأخرى عكس ما كانت عليه في الماضي وذلك لتقليص الهوة والفجوة القائمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل وتماشيا ومجريات العصر الحالي الذي يسعى نحو الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة الى تحوّل مفهوم القوة للدولة من مفهوم من يمتلك اكبر موارد مادية الى من يمتلك اكبر موارد بشرية تخلق المعرفة الجديدة والتي بها يتم تحصيل راس المال المادي.

فهذه الأخيرة جعلت من جامعة عنصرا أساسيا في عملية انخراط والتحاق الخريجين بسوق العمل سواء عن طريق التوظيف العمومي او الخاص وفي جميع القطاعات كونها تعتمد على استراتيجيات حديثة وتخصصات جديدة تتلاءم ومتطلبات سوق الشغل بالإضافة الى تسطير قوانين وقرارات أيديولوجية تعليمية تسعى نحو الرفع من قيمة الشهادة الجامعية والتعليم الجامعي وهذا ما تسعى اليه جلّ الدول العربية التي كانت في فترة من الفترات تعاني من مشكلات في التعليم الحكومي على سبيل المثال دولة مصر، السعودية، الكويت... وغيرها التي يقابلها تعليم خاص الأجنبي الذي احتل الصدارة في الاقبال والتعليم هذا ما جعل من الدول إعادة النظر في منظومتها التعليمية وتطويرها وهو ما تسعى اليه الجزائر حاليا في تعزيز التعاون الجامعي والمؤسساتي لضمان الجودة التعليمية من ناحية ومن ناحية أخرى القضاء على مشكلة بطالة الجامعيين، وعلى هذا الأساس يمكن ان نطرح الاشكال التالي: ماهي الآليات الجديدة لتوظيف خريجي الجامعة الجزائرية بسوق العمل؟

وقد تمثلت فرضيات الدراسة كالآتي:

- تساهم عناصر العملية التعليمية بالجامعة في تنمية مهارات الطلبة مما تجعلهم مؤهلين للتوظيف المباشر في سوق العمل.
- يمثل التعليم الجامعي آلية لضمان توظيف الخريجين بسوق العمل في الجزائر من خلال التخصصات الجامعية التي تستجيب لمتطلبات سوق العمل.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة كونها من المواضيع الجد مهمة على صعيد القطاع التعليمي وذلك لخلق عملية تعليمية تعلمية ناجعة لضمان جودة المنتج والمخرجات، وكذا تمس هذه الدراسة الجانب الاقتصادي المهني الذي يسعى إلى البحث عن مدخلات ذات كفاءة عالية -فكرية، مهارتية، ذاتية- تساهم في الرفع من قيمة المنتجات وسرعتها من ناحية ومن ناحية أخرى خلق أفكار جديدة بالابتكار والإبداع في المنتج المضاهي للمنتجات العالمية ما يجعلها تلحق بغمار المنافسة الدولية وكل هذا من خلال قيمة التعليم الجامعي.

أهداف البحث: لكل دراسة مبتغى وغاية تريد تحقيقها والوصول إليها وهو ما تسعى إليه هذه الورقة البحثية التي تسلط الضوء على أهم العناصر التي قوم عليها التعليم الجامعي ألا وهو العملية التعليمية التعلمية ومعدى أهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع وهذا ما تكشف عنه هذه الدراسة من خلال تبين كل من:

- مدى قيمة التعليم الجامعي في تنمية مهارات الطالب على جميع المجالات الفكرية والشخصية والعملية.
 - البحث في جودة العناصر العملية التعليمية التعلمية التي تضمن مخرجات ذات كفاءة عالية.
 - التعرف على أهمية تنمية قوى الموارد البشرية التي تعدّ القوة العاملة التي يستفيد منها القطاع الاقتصادي من أجل تطوره وتقدمه.
 - توضيح على مدى ضرورة تطوير مهارات الطالب واستعداداته التي تمثل مفتاحا للتولوج إلى عالم الشغل.
- المفاهيم الإجرائية:

✓ التعليم العالي: يمثل أحد اطوار التي يمرّ عليها الافراد لتنمية وتطوير قدراتهم، يتم الالتحاق اليها عبر امتحان الذي تسطره الدولة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يجمع هذا الإطار العديد من المؤسسات منها الجامعة ومدارس وطنية عليا ومدارس للأساتذة وكذا مراكز جامعية.

عرفه محمد نجيب بن حمزة أبو عظمة ❦ ذلك التعليم المستقطب للمخرجات المميزة من التعليم العام بعد الثانوية العامة، ويقوم بمسؤولياته لتدريب الموظفين، ويتحمل توفير الكوادر البشرية المناسبة لسوق العمل في مجالات الاختصاص ❦ (يحيوي فاطمة ، 2020 ،
صفحة 110)

✓ الجامعة: هي أحد مؤسسات التعليم العالي التي تعتمد على استراتيجية ونظام تعليمي معين وطاقم إداري وتنفيذي وأساتذة اكفاء بهدف تطوير الطالب من الجانب الفكري والذاتي وعملي، تحكم الجامعة مجموعة من القرارات والقوانين الرئاسية وأخرى وزارية في عملية سيرها مع تحديد حقوق وواجبات كل من الطلبة والأساتذة وتوضيح علاقاتها مع مؤسسات المجتمع الأخرى، اذ تعد مؤسسة تعليمية مركز للإشعاع الثقافي ونظاما ديناميكيا متفاعل العناصر تنطبق عليه مواصفات المجتمع البشري* (بريني ، 2018، صفحة 165)

✓ المؤسسات الناشئة: تعرّف على انها مؤسسة بشرية مصممة لإنشاء منتج او خدمة جديدة في ظل ظروف من عدم اليقين الشديد* (بن لخضر ، 2020، صفحة 27) اذ تعتبر على انها من مؤسسات المؤقت سريعة التطور والنمو تهدف لإحداث التغير للأفضل تتميز بالابتكار والابداع ومرونة مع الظروف المحيطة بها تبحث عن الجديدة في نماذج الاعمال لإنشاء منتجات جديدة ومغايرة في السوق.

✓ سوق العمل: عرّفه Goodman* أنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال والتي فيها يشتغل معظم القاطنين* (جغروري ، 2023، صفحة 3) فهو كل ما يتعلق بتبادل بين العرض والطلب في العمل والعمال يضم كل القطاعات

الاقتصادية منها الصناعية التجارية والإدارية الخدمية، يسعى للربط بين المؤسسات العارضة للعمل وبين الباحثين عنه. ✓ العملية التعليمية: عرفها لالاند A.Laland* هي فرعا من فروع البيداغوجيا موضوعها التدريس* (التونسي ، 2018 ، صفحة 177) فهي العملية التي يقوم بها الأستاذ في الجامعة بغية إيصال المعلومة للطالب للرفع من رصيده المعرفي وكذا تنمية مهاراته التواصلية وفكرية تتطلب عدد من العناصر والمكونات التي لا تنحصر في الأستاذ والطالب فقط بل تعتمد على وسائل وأدوات وبرامج ومناهج تعليمية تساهم في جودة الطالب وتلبي حاجياته.

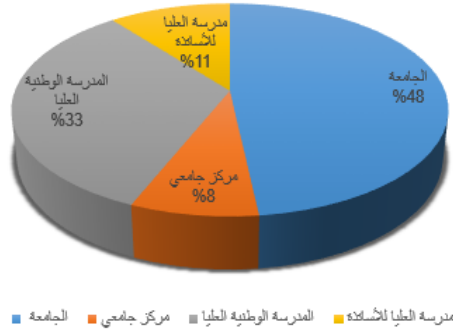
ماهية التعليم الجامعي وأهميته في تنمية مهارات الطالب: مفهوم وأهمية التعليم الجامعي:

واجهت الجزائر بعد إستقلالها سنة 1962 العديد من الصعوبات لإعادة النهوض وبناء نفسها من جديد نظرا للدمار الذي خلفه المستعمر والذي مسّ جميع قطاعات المجتمع وميادينه والتي كان من بينها قطاع التعليم العالي الذي كان مبهما بالنسبة للجزائريين ومدمرا من الناحية النوعية والكمية، حيث كانت الجزائر تحتوي على ثلاث (03) مؤسسات فقط للتعليم العالي تمثلت في جامعة بالجزائر العاصمة، وجامعة بالشرق الجزائري ولاية قسنطينة، وجامعة في الغرب الجزائري بولاية وهران، كان هذا الثلاثي القطب التعليمي الوحيد الذي يلجأ إليه الطلاب من جميع

مناطق الجزائر لتلقي العلم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، وكان التعليم آنذاك حكرا على الذكور فقط ويمنع على الاناث الالتحاق بالجامعة وقد كان النظام الجامعي لا يزال مرتبطا بالنظام القديم الذي خلفه المستعمر، ولكن بعد الإصلاحات التي مست القطاع وتسطير لمبادئ التعليم في الجزائر الممثلة في ديمقراطية التعليم، جسارة التعليم، مجانية التعليم، التعريب، بدأت ارهاصات جديدة تتعلق بالقطاع وقد كان في مطلعها نشر التعليم العالي في جميع القطر الجزائري من خلال انشاء مؤسسات وجامعات والرفع من تعدادها ما يسهل على الطلبة عملية الولوج والانخراط بالجامعة وهذا ما يؤدي الى التقليل من نسبة الامية والجهل التي كانت آنذاك ليصل عدد مؤسسات التعليم العالي حاليا الى (112) مؤسسة تجمع ما بين (54) جامعة و(09) مركز جامعي و(37) مدرسة وطنية عليا و(12) مدرسة عليا للأساتذة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الناصرية

الشكل رقم 01: يوضح تعداد مؤسسات التعليم العالي بالجزائر



سنة 2023.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي <https://www.mesrs.dz>، تاريخ الاطلاع 23/53، 2023 /06 /14

إذ يبين الشكل رقم (01) تعداد مؤسسات التعليم العالي بالجزائر حاليا لسنة 2023 وتطورها في ذلك حيث نجد على ان المؤسسة الجامعية تحتل الصدارة امام المؤسسات الأخرى بنسبة (48%) تليها المدرسة الوطنية العليا بنسبة (33%) ثم المدارس العليا للأساتذة لتصل مراكز الجامعية في المرتبة الأخيرة بنسبة (08%)، اذ أن هذا الترتيب ليس عبثا فقد اولت الجزائر أهمية كبرى للجامعة كونها من اهم مؤسسات التي انشأت والأكثر اقبالا من طرف الطلبة لنشر العلم والتعلم وتكوين موارد بشرية قادرة على تحمل المسؤولية وبناء حضارة تتوافق وعادات وثقافة

المجتمع المحلي وفي نفس الوقت مواكبة لتحولات العصر ومجرياته ليس فقط على صعيد التعليم العالي بل كل ما يتعلق بالتربية والتعليم، وهو ما تحدث عنه واهتمت به منظمة اليونسكو UNESCO العالمية من خلال اعداد لجنة دولية تسعى للنهوض بالقطاع التربوي التعليمي واصلاحه برئاسة الفرنسي ادجار فور الذي وضّح في كتابه «تعلم لتكون» (إيدجار فور، 1974) وهذا كان شعار الإصلاح التربوي الذي نادى فيه على ضرورة تعميم التعليم كحق من حقوق الانسان للتعلم مع مراعات ثقافة كل مجتمع وادراجها في عملية التربية والتعليم، وقد كان من اهم مبادئ هذا التقرير التنوع في التعليم العالي وانتشاره لتلبية حاجيات الافراد، الاهتمام بالتعليم الذاتي أي التعليم نفسه بنفسه كأساس لتنمية ذات الفرد، وكل ذلك لتحقيق والوصول الى مجتمع المعرفة الذي يعتمد على أربعة أسس في بلورته المتمثلة في:

✓ تعلم لتعرف: What do i know or to learn?

✓ تعلم لتعمل: How do i know?

✓ تعلم لتكون: Why do i know?

✓ تعلم لتشارك الاخرين: With how i learn?

فهذه الأساسيات التي يجب ان يكون كل فرد في المجتمع يسعى للإجابة عنها وتحقيقها للوصول الى الكفاءة والمجتمع المثالي المعرفي وهو ما تحدث عنه مجلس البحث العلمي لجامعة الملك عبد العزيز في المؤلف المعنون «نحو مجتمع المعرفة -مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية-»

(مجلس البحث العلمي ، 2004) عن كيفية بناء مجتمع عربي حديث وذلك لدى توضيحه الى ضرورة تحويل اهتمام المجتمعات من كمية المعارف الى قيمتها وجودتها التي تخلق لنا الابداع والابتكار وذلك عن طريق التطوير في المناهج والأنظمة التعليمية التربوية.

وهو ما أكدته الجزائر في منظورها وتعديلها لأنظمة التعليم العالي مشيرة إليه على أن التعليم ليس مجرد امتداد للأعلى بمعنى تكملة لمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة لجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان وثقافته وتحقيق طموحاته فضلا عن كون التعليم العالي يسد حاجات المجتمع من خبرات ومهارات معينة بغرض التنمية والتطور (سيد، دون سنة ، صفحة 2) إذ حدد التشريع الجزائري مهام مؤسسات ووكالات البحث العلمي من ناحية تنظيمها وسيرها لتتوافق والأيدولوجية السياسية الخاصة بالمجتمع وكذا تماشيا ومتطلبات العصر وبما يجدر القيام به من وظائف تحقق الأهداف التربوية والأيدولوجية المسطرة من طرف الدولة، وعليه ووفق للمرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 2 رمضان عام 1433هـ الموافق ل 21 يوليو سنة 2012 يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، إذ يقصد بالمصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي حسب المادة 02 من المرسوم على أنها مجموعة الوسائل الخاصة والتجهيزات التقنية والعلمية التي توضع صفة مشتركة تحت تصرف مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمؤسسات الاستشفائية الجامعية

ومؤسسات البحث العلمي والوكالات الموضوعاتية للبحث من اجل
انجاز برامج بحث محددة ومصادق عليها (الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية، 2012، صفحة 17) وحسب ما جاء في الفصل الثاني من
المرسوم فانه من مهام هذه المؤسسات:

- جمع الوسائل المادية والبشرية ذات العلاقة مع البحث العلمي والتعليم.
- توفير موارد مالية تساهم في تسهيل عملية البحث العلمي والتكوين.
- عقد شراكة مع مؤسسات المعنية القطاع الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز تنمية وتطوير الكفاءات.
- ابرام كل عقد او اتفاقية تتعلق بالسير الحسن لمصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي.
- الاهتمام بكل عنصر من الاسرة الجامعية خاصة فيما يتعلق بالطالب وتوفير الجو المناسب له للتعلم وتنمية مهاراته.
- اعداد الحصيلة السنوية فيما يتعلق بالأنشطة واحتياجات المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي أهمها ما يتعلق بالجامعات.

أهمية التعليم الجامعي بالمجتمع:

من خلال المهام التي تم التطرق اليها والتي تعد من واجبات الجامعة
القيام بها بكل موضوعية ومصداقية ونظرا لكون ان التعليم العالي
أصبح من مقاييس التي تعتمد عليها دول العالم لقياس تقدم او تخلف
أي دولة وتحولت صفته أو بالأحرى مكانته من وسيلة للقضاء على

الجهل الى ضرورة وحتمية تواجده بالمجتمع حسب المعايير العالمية وتحولات العصر، خاصة واننا في تقلبات العصر الحادي والعشرين (21) الذي اضحى يبرز العديد من التقنيات والتكنولوجيات الحديثة الدافعة لجميع الأنساق للتعامل بها لمواكبة العصرنة والركب الحضاري، وهو مآل مؤسسات التعليم العالي في الخوض بغمار مجارات الاحداث ان صح القول خاصة مع ولوج اقتصاد جديد تحت مسمى اقتصاد المعرفة الذي اصبح من مؤشرات التطور والتنمية بالمجتمع، حيث سعت هذه المؤسسات نحو تطوير تعليمها ومناهجها لتنمية المورد البشري المساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحتى التنمية المستدامة وذلك عن طريق:

✚ انتاج راس مال فكري وبشري ذوي مهارات وقدرات عالية يساهم في النهوض بالمجتمع.

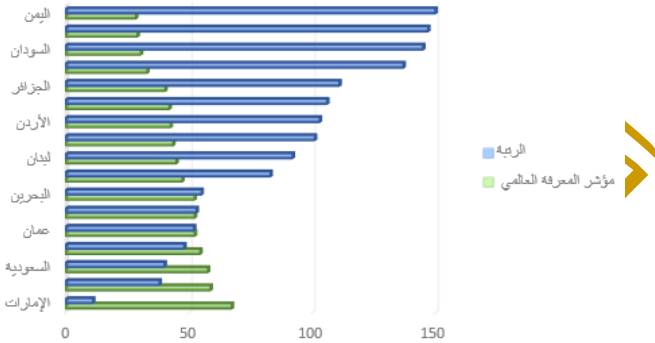
✚ خلق معارف جديدة بالإبداع والابتكار من خلال البحث العلمي مما يؤدي لتطوير المجال العلمي التكنولوجي.

✚ نشر ثقافات ومعارف المجتمع المحلي والمجتمعات الأخرى ما يجعل من ذلك المحافظة على القيم المجتمعية ومواكبة الحضارات الأخرى بغية التفتح الذهني.

✚ خلق مناهج تعليمية جديدة تتناسب ومتطلبات العصر خاصة فيما يتعلق بربط التعليم بالعمل.

✚ مساهمة مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعة في خلق شراكة مع الأنساق الأخرى لتزويدها بالموارد البشرية من جهة واستغلال الجانب التطبيقي لتنمية القدرات العملية للطلبة من جهة أخرى. وهذا ما جعل للتعليم العالي مكانة بمؤشرات المعرفة العالمية حسب البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة الذي أطلق سنة 2017 بمشاركة 154 دولة من بينها الجزائر، وإضافة لمجال التعليم العالي نجد أيضا معيار التعليم الفني والتدريب المهني، التعليم ما قبل الثانوي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، بيئة التمكين، إذ الملاحظ في ذلك أن جلّ هذه المجالات تتعلق بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لكونها تنتج المعرفة وهي عامل التفوق والتميز لكل دولة، وعليه نجد أن الجزائر قد احتلت الترتيب 111 عالميا و13 عربيا بمعدل (3,40) في المنافسة لمؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021 وهذا ما تناولته دراسة فريد صغور و خليل دعاس في مقال لهما تحت عنوان ✚ دور التعليم العالي ضمن اقتصاد المعرفة وفق مؤشر المعرفة العالمي -دراسة حالة الجزائر✚ (صغور، 2022) التي تمّ التأكيد فيها على دور وقيمة التعليم العالي في تحقيق التنافسية وإثبات جدارة الدولة كونها قادرة على تنمية وتطوير مواردها البشرية وإنتاج مخرجات ذات جودة وكفاءة عالية والشكل التالي يوضح ترتيب الدول العربية وفق لمؤشرات المعرفة العالمية:

الشكل رقم (2): يبين معدل مؤشر المعرفة العالمي وترتيب الدول العربية عالميا لسنة 2021.



المصدر: الامارات الأولى عربيا في مؤشر المعرفة العالمي لعام 2021، <https://www.arabic.cnn.com>، يناير 2022.

أنواع التعليم الواجب توفرها في الجامعة:

لتحقق الجزائر تطورا في تعليمها وانظمتها التي جوت عليها العديد من الإصلاحات وكان اخرها ما جاء مع النظام التعليمي الجديد (LMD) الذي فتح عدة افاق وتغيرات على الصعيد الشكلي والمضمون للجامعة، سعت الى تبيان وبرهنة نفسها واثبات جدارتها لتحقيق الجودة والكفاءة في نوعية مخرجاتها وذلك بتفعيل جلّ أنواع التعليم التي تساهم في الرفع من مهارات الطلبة وتنمية قدراتهم مع اكسابهم لاستعدادات فكرية وعملية يستطيع الطالب استغلالها بعد تخرجه في عمله المستقبلي وهذا ما نراه يتماشى وفكرة **ماكدونالدز** في التعليم العالي التي تحدث عنها هايز دينز **Hayes Dennis** في

مؤلفه Beyond McDonaldization visions of Higher Education " (Hayes, 2017) مشيرا على كيفية تعميم تطبيقات ماكدونالدز الأربعة حسب رايتز جورج Ritzer George التي طرحها في كتابه The McDonaldization of Society (Ritzer, 2008) بمجال التعليم العالي المتمثلة في -الكفاءة، قابلية الحساب، القدرة على التنبؤ، التحكم- وهذه المجالات الأربعة تضمن لنجاح مؤسسات التعليم العالي وتقييم نفسها بنفسها وتطوير ذاتها، اذ تكمن الكفاءة في مدى قدرتها على نجاعة برامجها وانظمتها التعليمية وعملياتها للوصول الى الكفاءة والجودة في مخرجاتها من خلال التنوع في التعليم، اما قابلية الحساب فتكمن بكل ما يتعلق باقتصاديات التعليم من تمويل ونفقات على البحث العلمي والطالب مع إحصاء تعداد مدخلاتها ومخرجاتها من كل سنة، اما فيما يتعلق بالقدرة على التنبؤ فهذا من خلال وضع مدخلات ذات جودة التي تحقق الأهداف قريبة المدى وبعيدة المدى ما يجعل من المؤسسة تدرك عملياتها التعليمية التي تضمن تحقيق الغايات والتنبؤ بجودة المنتج من عدمه، اما فيما يتعلق بالتحكم فهنا على مؤسسات التعليم العالي القدرة على ضبط أنظمتها ومناهجها وكذا مكونات وعناصر العملية التعليمية التي تعد الأساس في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

وعليه من اجل تحقيق كل ذلك سعت الجزائر الى التنوع في التعليم بما يتوافق وتنمية مهارات الطلبة وقدراتهم وقد كان في بادئ الامر الاعتماد على:

❖ التعليم الجامعي الأكاديمي: وهو أحد أنواع التعليم المتهجئة في الجامعات وقد كان أولها الذي يسعى نحو تزويد الطالب بالمعارف النظرية لتنمية فكره وتعزيز رصيده المعرفي يعتمد على ما يستحضره الأستاذ من معارف يلقها على الطلبة عن طريق المحاضرات المباشرة مما أطلق عليه تسمية التعليم الواجهي **Face to face Learning** بالإضافة الى اعتماده على الكتب وبيبلوغرافيا الورقية يستخدم فيه الأستاذ أساليب تقليدية بسيطة لا غير وهذا النوع هو الأكثر انتشارا الذي تزامن مع انتشار مؤسسات التعليم العالي.

❖ التعليم الالكتروني او عن بعد: الذي عرف اقبالا في الآونة الأخيرة من طرف مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعات في ظل الازمة الصحية كوفيد -19- التي جعلت من الجامعة تتوقف عن العمل وتغلق أبوابها ولكن سهل هذا النوع من التعليم مهمة لقاء المحاضرات والتواصل مع الطلبة وحتى القيام بالملتقيات الدولية والوطنية، وهو ما حرصت جامعات الجزائر على تطبيقه انطلاقا من وضع منصة رقمية تحت تسمية Moodle وهي مختصر ل **Modular Oriented Object Dynamic Learning Environment** وذلك لتسهيل مهمة إيصال المحاضرات والدروس عن طريق نشرها بهذه المنصة

الرقمية والتحاق جل الطلبة والأساتذة بها بكل الاطوار والتخصصات، كما تم الاعتماد منصة Progres التي يتم الإعلان فيها عن نتائج الامتحانات ومعدلاتهم أضف الى ذلك وضع مكتبات رقمية للحصول على المراجع والمصادر انطلاقا من نظام IQRAA&SNDL وغيرها من مواقع التي توفر الكم الهائل من المراجع، لهذا نجد على ان هذا النوع من التعليم يعتمد وبكثرة على التكنولوجيا الحديثة وعلى وسائل تقنية جديدة تتماشى والعصرنة وهو ما عاجله الملتقى الوطني الموسوم بـ «دور الرقمنة في جودة التعليم العالي كلية الحقوق جامعة الجزائر 1» المنعقد يوم 01 مارس 2020 من خلال مداخلة للدكتورة بوراس لطيفة المعنونة بـ «الرقمنة في الجامعة بين التغير الجذري والتكيف الحتمي» (بوراس، 2020) مؤكدة في ذلك على ضرورة تكيف الجامعات مع الآليات الحديثة فيما يتعلق بالتعليم وايصال المعلومة للطلاب ونشر الثقافة المعلوماتية بين المقاعد البيداغوجية بكل التخصصات والعلوم.

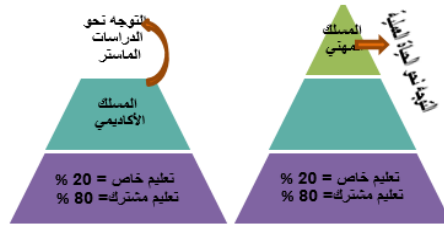
❖ التعليم المزدوج: وهو نوع من أنواع التعليم التي تعتمد عليها الجامعات حاليا لتنمية الجانب الفكري والجانب المهاري للطلاب من خلال الربط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الأخرى ما يساهم في خلق استعدادات للطلاب من النسق العملي ليكتسب راس مال بشري يمكنه من الالتحاق بسوق العمل بسلاسة وهو ما تحدث عنه العالم بيار بورديو في مصطلحه «الهابتوس» والذي يعد نسق من الاستعدادات

الدائمة القابلة للنقل يكتسبها الفاعل الاجتماعي من خلال اندماجه في حقله العملي او الثقافي وغيرها، فقد جاء في دراسة Zsofia Kocsis & Gabriella Pusztai بمقال لهما بعنوان "A double road to success? Impact of dual education on effectiveness" (Zsofia Kocsis , 2021) الحديث عن أهمية التعليم المزدوج من خلال توسيع المعارف النظرية لتولد معارف جديدة في الميدان العملي ما يخلق وينتج الطالب أفكار إبداعية وابتكارية تطور من كفاءاته ومهاراته، وهو ما تسعى الجزائر الى اعتماده حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 306/13 المؤرخ في 31 غشت لسنة 2013، يتضمن تنظيم التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2013، صفحة 5) وذلك بعقد شراكة مع مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لتسهيل مهمة التعليم المزدوج واكتساب الطالب الخبرات تزيد من رصيده الثقافي.

❖ التعليم المهني: بالحديث عن هذا النوع من التعليم فالجميع يظن على أنه ذلك المتعلق بالتكوين المهني في حين هو نوع من أنواع التعليم الحكومي الرسمي ضمن المسار الصناعي، الفندقية، الزراعي، الاقتصاد المنزلي الذي يؤهل الطلبة أكاديميا وتربويا ومهنيًا للالتحاق بسوق العمل او كليات المجتمع او الجامعات (حمدان، 2022، صفحة 8) اعتمدته العديد من دول العالم فقط مع تغيير في التسمية

مثل التلمذة المهنية أو الصناعية* في ألمانيا، ولكن نجد ان الجزائر قد
أدرجته في مؤسسات التعليم العالي حسب ما جاء في نظام - ل م د -
من خلال توفير ليسانس وماستر مهني في الأوساط الجامعية والمخطط
التالي يوضح ذلك:

المخطط رقم (1): يبين الفرق بين التوجه الأكاديمي



والمهني في التعليم الجامعي.

المصدر: (وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، 2011 ،
صفحة 15)

إذ يوضح المخطط رقم (1) الفرق بين التعليم المهني والتعليم
الأكاديمي حيث يعتمد الأول على فكرة ان جميع خريجيهم لهم الاسبقية في
التوظيف والالتحاق بسوق العمل ولكن ليس لهم الاحقية في إتمام
مسارهم الجامعي الى طور الماستر وهذا ما يعاكس التعليم الأكاديمي
الذي له الاسبقية في إتمام المسار الجامعي لطور الماستر والدكتوراه ولكن
ليس له الاحقية في التوظيف كونه يعتمد في التعليم على الجانب النظري
أكثر منه تطبيقي وهو ما تسعى الى تحقيقه الجامعة الجزائرية حاليا بعقد

شراكات واتفاقيات مع مؤسسات اقتصادية تساهم في تطوير المهارة المهنية للطلاب والخبرة في مجال تخصصه، وكذا فتح تخصصات في الماستر المهني بالجامعات لضمان توظيفهم بعد تخرجهم وتلاءمها ومتطلبات سوق العمل خاصة في الموسم الجامعي 2022/2023 ومن بينها نذكر:

1. جامعة العلوم والتكنولوجيا *محمد بوضياف* بوهرا: فتح تخصصين في طور الماستر المهني (الكفاءة الطاقوية في البناء والصيانة والاختار الصناعية).

2. جامعة *أبو بكر بلقايد* تلمسان: فتح سبعة تكوينات في التخصصات التكنولوجية والعلوم الطبيعية والحياة وتخصص بليسانس مهني.

3. جامعة *عباس لغور* خنشلة: فتح تخصص انتاج التفاح طور ماستر مهني بالشراكة مع تعاونية التفاح بوحامة واحد جامعات بولونيا ذات خصص أشجار مثمرة.

4. جامعة *احمد دراية* ادرار: احتضانها لمدرسة وطنية عليا للفلاحة الصحراوية.

فبالرغم من توفر جميع هذه الأنماط من التعليم في المؤسسة الجامعية الا انه لا يمكن القيام بها او بالأحرى تطبيقها على ارض الواقع بدون توفر عناصر ومكونات العملية التعليمية التعلمية التي تعتبر الركيزة الأساسية لكل قطاع تربوي تعليمي لتحقيق التنمية المهاراتية والفكرية للطلاب وهو ما سيتطرق اليه العنصر التالي:

أهمية تكامل عناصر العملية التعليمية التعليمية في تنمية مهارات الطالب لضمان منصب عمل:

تختلف العملية التعليمية التعليمية من طور تعليمي لآخر وذلك لتغير الطلبة من الناحية الفيزيولوجية والسيكولوجية والفكرية مما يجعل الطالب ينتقل من مرحلة الطفولة الى المراهقة ثم مرحلة الشباب وهذا ما يجعل من بيئاته التعليمية تتغير من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي (الابتدائي، الاعدادي، الثانوي) الى طور التعليم العالي، اذ اختلفت تسمية هذه العملية وذلك حسب منظور كل عالم ومفكر فهناك من يطلق عليها بعلم التدريس او التعليميات او التدريسية الديداكتيكية... وغيرها من التسميات الا انها تصب جميعها في معنى واحد، اذ يمكن القول على انها مجموعة من الأنشطة وطرق التدريس والمناهج والبرامج التي يقوم بها الأستاذ ويحرص على تطبيقها بغية صقل مهارات الطالب وقدراته. عرفها اميل دوركايم Durkheim على انها «نظرية تطبيقية للتربية تستمد مفاهيمها من علم النفس وعلم الاجتماع» (التونسي ، 2018، صفحة 179) بمعنى تجمع في كيفية التعامل مع الطلبة بمختلف منطلقاتهم الفكرية واختلافاتهم السيكولوجية التي تستدعي فهم الآخر ودفعهم للاندماج مع بعضهم البعض لخلق نشاط صفي وحل المشكلات التعليمية، فمع الإصلاحات الجديدة التي مسّت القطاع التعليمي الداعية للاهتمام بالطالب وجعله من يقوم بعملية التعلم نفسه بنفسه وهذا ما جاء مع الفلسفة البنائية والبراغماتية التي تستدعي التعليم

بالكفاءات وهو ما تحدث عنها كل من جون بياجي و جون ديوي في
كيفية تعلم الطالب التي تتطلب تدريبه بوسائل وطرق تعليمية جديدة
وهو ما أدى الى تحديد مكونات العملية التعليمية التعلمية والتي تعتبر
كمدخلات للمؤسسة الجامعية في نفس الوقت وهي:

أ- الطلبة: يمثل الطالب الحلقة الأساسية في عملية التعليم بالجامعة
كونه المورد البشري الذي يعتمد عليه المجتمع بعد تخرجه، خاصة
وانه من يقوم بعملية التعلم مع استغلال الأدوات والوسائل
المتاحة بالجامعة ليكون لديه قوة البحث والادراك والتفكير
ومواجهة المشاكل التعليمية او الفكرية او العملية وحلا بنفسه ما
يطور ذلك من شخصيته.

ب- الأساتذة: يعتبر الأستاذ في هذه العملية العنصر الثاني نظرا لتغير
مهامه من كونه المورد الوحيد للمعرفة كما كان في السابق الى
عامل موجه ومرشد للطلاب حسب ميولاته واهتماماته، كما
يعمل الأستاذ كدافع او محفز للطلاب في عملية التعلم ومستحضرا
للإشكاليات التي يطرحها على الطلبة وتجعلهم يحاولون البحث
عن حلول لها.

ت- الوسائل المادية: للقيام بعملية التعليم او التعلم لا بدّ من توفر
وسائل تساعد في ذلك وتسهل العملية على الطالب وعلى
الأستاذ خاصة في الجامعة والتي تتطلب تطبيق المعارف النظرية
بالواقع لهذا يجب توفر كل من مخابر مجهزة وقاعات للإعلام الآلي

وماسح ضوئي لعرض الأفكار بطريقة أكاديمية علمية، بالإضافة
إلى قاعات للمحاضرات والتدريس.

ث- طرق التدريس: تختلف طرائق التدريس والتعليم من موضوع
لآخر ومن إشكالية لأخرى وعلى حسب أسلوب كل طال أو
أستاذ في التعليم لهذا فهي تشمل أحيانا الطريقة الاستقصائية في
البحث عن المعرفة وحل المشكلة، وهناك من يتبع الطريقة
الاستكشافية أو طريقة التعلم الجماعي أو التعاوني أو أسلوب
الاستقرائي في التعليم وكذا البحث العلمي.

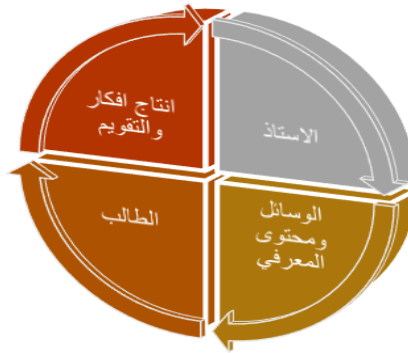
ج- نمط التواصل: يقف هذا العنصر على طبيعة العلاقة وأسلوب
تواصل الطالب مع الأستاذ والتي يجب ان تكون بين هاذين
العنصرين علاقة احترام وتقدير لتتم عملية التعليم والتعلم
بنجاح.

ح- التقويم: ان عملية التقويم في الجامعة أصبحت تمسّ جميع افراد
الاسرة الجامعية بداية من الإدارة الى الأستاذ والطالب وذلك
للتعرف على نقاط الضعف والقوة وإعادة تصحيح الخطأ الذي
يشمل العملية التعليمية التعلمية، كما أصبح الان الطالب يقيم
نفسه بنفسه انطلاقا من النتائج المتحصل عليها ما يدفعه الى إعادة
النظر في الأسلوب المنتهج لديه للتعلم.

فحسب القراءات البيبليوغرافية حول الموضوع والمنظور
السوسيولوجي للعناصر المكونة للعملية التعليمية التعلمية في الجامعة

خاصة في ظل تحولات العصر ودخول الرقمنة والاقتصاد المعرفي يمكن القول وحصر هذه العناصر في كل من المعلم الذي يعدّ واضع للإشكاليات التي تتطلب وسائل ومحتوى معرفي لحلها ويكون ذلك من طرف الطالب الذي يستدعي أفكاره القديمة لينتج أفكاراً جديدة تمثل حلاً للإشكال والتي يمكن تقويمها وإعادة النظر فيها اما للأخذ بها او تصحيحها وهو ما يوضحه المخطط التالي:

المخطط رقم (2): يوضح اهم عناصر العملية التعليمية التعلمية بالجامعة.



المصدر: من اعداد الباحثين.

فالمهدف الرئيسي من هذه العملية هو تنمية وتطوير مهارات الطالب بمختلف جوانبها بداية من:

➤ مهارات فكرية: والتي تتعلق بطريقة تفكير وتنمية الذكاء والادراك والفهم وجلّ العمليات العقلية التي يحتاجها الطالب لبناء المعرفة، وهو ما تحدث عنه بلوم في الأهداف التربوية الفكرية والتي حصرها في –

المعرفة، الفهم، التطبيق، التحليل، الاستنتاج، التقييم- وكل ذلك لإيجاد المعارف وتنمية الفكر، حيث اختلفت الأمور وتحولت من إيجاد المعرفة الى فكرة بناء المعرفة وهذا ما يعزز الجانب الإبداعي والابتكاري للطلاب وما يجعله ينتج لنا معارف جديدة حيث تؤكد النظرية البنائية على ضرورة بناء المعرفة وذلك بعملية التمثيل والموائمة التي يتم فيها استدعاء المعارف القديمة وامتصاص واستيعاب للأفكار وربطها مع مجريات الاحداث الجديدة لخلق معارف أخرى، إذ تحدث فيليب ميريو Philippe Merieu عن أهمية المعارف السابقة وذلك بقوله: «للقام بعملية تعليمية يجب ان يكون لدى الطالب بعض المعارف الأولية على هيئة كفاءات ومهارات يستعملها الطالب من خلال استراتيجيات معينة» (يونس، 2016) وهذا ما يكون له انتلجنسيا الفكر والتفكير ما يجعله يتعامل مع جميع الوضعيات الإشكالية بسهولة وسلاسة دون اللجوء الى الغش ويتحول تفكيره من البحث عن النقطة او العلامة فقط في التعليم الى البحث عن المعرفة والمعلومة.

➤ مهارات عملية: تتمثل المهارة العملية في كيفية تطبيق المعارف النظرية في المجال العملي، لهذا تسعى العملية التعليمية الى تنمية هذه القدرات وخلق استعدادات جديدة تتلاءم والمحيط العملي بالمستقبل للطلاب بما يتناسب وتخصصه التعليمي، لهذا نجد الجامعة تسطر دورات تدريبية ميدانية وذلك بالشراكة مع مؤسسات المجتمعية الأخرى بغرض تنمية

الجانب العملي واكتساب خبرة في طريقة التعامل مع الآليات والواقع المهني حتى لا يصطدم بعد تخرجه بمجال شغله، كما ترفع من تنمية ذكائه ومعارفه من خلال التجريب والقيام بمشاريع وهو ما جاء في الآونة الأخيرة بالجامعات الجزائرية من خلال تسطير قرار رقم 12-75 المؤرخ في 12 ديسمبر 2022 والذي ينص على خلق مؤسسة ناشئة **Start-up** من قبل الطلبة تمثل مشروع تخرجهم سواء بالطور ليسانس او ماستر او دكتوراه، وذلك لخلق جيل ومورد بشري يتماشى وروح المقاولاتية وإدارة الأعمال تقوم على الابتكار والابداع من جهة وهو شعار السنة الجامعية 2022-2023 «سنة الذكاء الاصطناعي» ومن جهة أخرى خلق التنوع بسوق العمل ومناصب تشغيل والرفع من النمو لاقتصاد البلاد، بالإضافة الى ذلك تهيب الجامعة دار للمقاولاتية التي تساعد الطالب على تنمية الفكر المقاولاتي وفتح مجال لتطبيق أفكاره على ارض الواقع لخلق منصب عمل له مستقبلا.

➤ تشكل المهارة الذاتية بتحقيق المهارات السابقة -المعرفية والعملية- والتي تنمي من شخصية الطالب روح المسؤولية والتحدي والبحث وتجعل منه مواكبا لمجريات أحداث المجتمع والبحث العلمي، تقوي من عزيمته واصراره في مواجهة المشكلات وحلها، تخلق في نفسه روح الاتكال على نفسه والتفاؤل تكون له كاريزما التعامل والتكيف مع الآخرين.

متطلبات العمل في العصر الحالي:

يعدّ العمل ذلك النشاط الذي يقوم به الفرد من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي مادي يتلاءم مع قدراته ومهاراته من جهة ويستطيع توفير حاجياتها الأساسية والضرورية للعيش والبقاء من جهة أخرى، يتعرض هذا النوع من الأنشطة الى عدة تغيرات وتقلبات تمسه على الصعيد القانوني او التنفيذي وذلك بتأثير التحولات الاقتصادية والسياسية وحتى المخاطر الصحية من جهة أخرى على قطاع العمل والتشغيل او بالأحرى سوق العمل الذي يعدّ المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي في المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشراءها، اذ هناك شرائح مختلفة تؤثر في قراراته ومواقفه منها الايدي العاملة والمهارات والاختصاصات وهذه الأخيرة تمثل متطلب اجتماعي يؤثر في المجتمع سلبا وإيجاباً (مداح، 2020، صفحة 705)

اذ تؤثر على سوق العمل العديد من العوامل التي تجعل من شروطه ومتطلباته تختلف من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر وتتغير بفعل التحولات المجتمعية، وعليه تواجه كل دول العالم العديد من التغيرات في ظل العصر الحادي والعشرين (21) التي اعقبتها ولوج الرقمنة والمعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة التي جعلت منها العديد من المؤسسات وأنساق المجتمع ضرورة التعامل بها الاخذ بها وتغيير النظام الكلاسيكي القديم في سوق العمل الى النظام الحديث الجديد، حيث

أصبحت وكالات التشغيل والضمان الاجتماعي تقوم بعملية اختيار طالبي العمل حسب شروط التوظيف بالاعتماد على برنامج تكنولوجي حديث تحت تسمية «الوسيط» مكان التعامل الورقي والاختيار العشوائي من قبل الموظفين ما جعل من العملية حاليا تسير بكل موضوعية وشفافية، إذ أثارت العديد من الدراسات والأبحاث عن مدى انتشار الرقمنة في الأوساط العملية والمهنية وحتى الحياة اليومية للأفراد ما جعلها ضرورة التكيف والتأقلم معها واكتساب مهارات حول كيفية سير هذه التكنولوجيات والعمل بها من بين هذه الدراسات نذكر ما جاءت به الورقة البحثية «منظمة العمل الدولية المعنونة بـ «مفاتيح الانتقال الى سوق العمل الرقمي في العراق» سنة 2022 (جعفر المهداوي، 2022) والتي تم المناقشة فيها حول آثار الرقمنة على العمل والصناعة والجانب الاقتصادي عامة وأهم الخصائص التي يجب ان تتوفر في سوق الشغل، وهو ما جعل هذه الأخيرة من اهم الشروط التي يتطلبها أصحاب الاعمال والمؤسسات لدى توظيفهم للعمال، وعليه من أهم متطلبات العمل حسب مجريات العصر هي:

✓ ان يتوفر لدى طالب العمل على مهارة التحكم في الآليات التكنولوجية المتطورة.

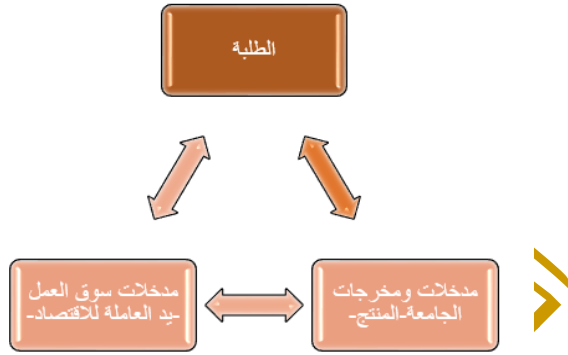
✓ ان يمتلك القدرة على استعمال الجيد للبرامج والتطبيقات الرقمية مثل Word، Powerpoint، Exel... وغيرها.

- ✓ التحكم في اللغات كتابة وحديثا خاصة منها الإنجليزية التي أصبح يعتمد عليها في كل المجالات والأنساق.
 - ✓ القدرة على التخطيط والتسيير للأعمال والتنظيم في وقت قصير وهذا ما يندرج تحت مسمى تخطيطية الموارد البشرية.
 - ✓ انتقلت اهتمامات سوق العمل من شرط الخبرة لدى الموظف الى شرط المهارة والكفاءة.
 - ✓ الاعتماد على معايير انتقاء الموظفين العالمية لضمان جودة العمل والمنتج.
 - ✓ من متطلبات سوق العمل هي السرعة في التنفيذ والتفكير وحل المشكلات التي تواجه العمال.
 - ✓ المهارة في التعامل مع الاجتماعات معقد الصفقات عن بعد والاتصال والتواصل الرقمي وهو ما سيأخذنا الى العمل في الواقع الافتراضي.
 - ✓ التحكم في عمليات الشراء والبيع الالكتروني والترويج للمنتج والاشهار به عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي والاعلام.
 - ✓ القدرة على التعامل مع البيانات الرقمية الضخمة Big Data من ناحية ترتيبها وتخزينها وتصنيفها.
- حقيقة اعتبار التعليم الجامعي آلية لتوظيف الخريجين عن طريق المؤسسات الناشئة:

نجد على ان التعليم الجامعي يعد آلية من آليات توظيف الخريجين وذلك عن طريق تعليمه وتنمية قدراته التي بها يتمكن من التحاق الى

سوق العمل سواء عن طريق فتح مشروع مصغر او عن طريق تكامل وتوافق مهاراته مع متطلبات سوق العمل الجديدة، فالجامعة الآن أصبحت تهيم اليد العاملة المستقبلية لسوق العمل التي بها يتمكن الاقتصاد من التطور والنمو وذلك عن طريق استغلال طاقات القوى البشرية في مجال الشغل والصناعة وغيرها من المجالات التي تساهم في التنمية المستدامة، لهذا نجد على ان التعليم في الجامعة يسعى الى التطوير من ذاته مع التعديل والإصلاح من نقاط ضعفه وتعزيز نقاط قوته وهو ما تسعى اليه الجزائر حاليا اذ نرى ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تصيف دار المقاولاتية بالجامعة والتي تنمي للطلاب فكرة انشاء مشروع وخلق منصب عمل وليس البحث عنه، وهو ما صرح به وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة بالجزائر الذي كشف عن عدد المؤسسات الناشئة البالغ اكثر من 5000 لسنة 2023، كما يساهم التعليم الجامعي في التطوير من مهارات الطلبة اللغوية وذلك بإنشاء مراكز لتكثيف اللغات بالجامعة، كما انها فتحت لهم فضاء المشاركة في التلقيات والندوات ما ينمي من شخصية الطالب ويعزز ثقته بنفسه، فكل مخرجات الجامعة تعتبر مدخلات لسوق العمل والتي يجب ان تكون ذات جودة لضمان جودة المنتج والعمل وهو ما يوضحه المخطط الآتي:

المخطط رقم (3): يبين أهمية الطالب كونه منتج للجامعة وفي نفس الوقت يد عاملة للاقتصاد.

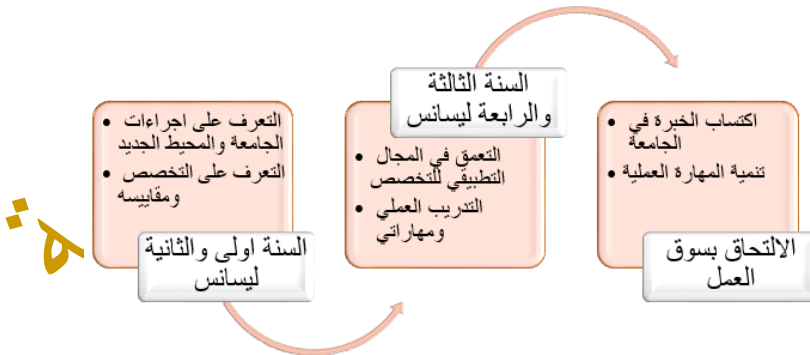


المصدر: من اعداد الباحثين.

ومن اجل تعزيز التعليم في الجامعة ليتلاءم وحاجيات سوق العمل من المهارات والقدرات تم وضع مخطط تعليمي والذي يضمن المهارة الفكرية والعملية للطلاب وكذا يضمن الخبرة في مجال العمل التي تعد من شروط العمل بالمناصب العليا، اذ كما هو متعارف عليه على ان مرحلة ليسانس تتم في ثلاث (3) سنوات والتي سيتم تعديلها للسنة الجامعية المقبلة 2024/2023 الى اربعة (4) سنوات وذلك تعزيزا للطور، ولكن اذا تم وضع السنة الأولى والثانية تعد نظرية للطلاب يتعرف فيها على نظام التعليم والامتحانات والإدارة وعلى المحيط الجديد الذي انتقل اليه وكذا يتمكن من تخصصه الاكاديمي، وفي السنة الثالثة يتم فيه ادراج الجانب العملي بالجانب والذي يكون بقسم **قسم تطبيق للنظري** والذي يكون بكل التخصصات والعلوم حتى تخصص الآداب يتطلب تطبيقا كون ان خريجي هذا التخصص جميعهم سيعملون بالمجال التربوي **معلم** ما يمكنه في هذا القسم طريقة

التعامل مع الطفل وتعليمه وبيداغوجية تدريسه وغيرها من هذه الأمور ليتم في السنة الرابعة التدريب في الميدان الحقيقي * المدارس كمعلم متعاقد يتم تحصيل وثيقة الخبرة بعد تخرجه ما يسهل عليه تجاوز مشكلة الخبرة وفي نفس الوقت يتمكن من الالتحاق بسوق العمل بكل سهولة وهذا ما يرجع لشهادة ليسانس قيمتها وفي نفس الوقت يقلل من نسبة الملتحقين لشهادة الماستر والتي تكون فقط لأولئك المتفوقين وهذا ما يؤدي الى تراجع نسبة بطالة خريجي الجامعة ومسالة الاكتظاظ في المقاعد البيداغوجية وكذا يحل مسالة الفائض في طالبي العمل وهذا ما يبين على مدى قيمة التعليم الجامعي وحسن استغلاله وجعله من اهم الآليات للقضاء البطالة وتوظيف الخريجين.

المخطط رقم (4): اقتراح في عملية التعليم الجامعي بطور ليسانس لإعادة الاعتبار للشهادة وكذا ضمان توظيف للخريجين.



المصدر: من اعداد الباحثين.

ومن نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها بعد تحليلنا لطبيعة التعليم الجامعي في الجزائر وكذا متطلبات العمل حسب ما تفرضه الظروف والعوامل الداخلية كانت او الخارجية وانطلاقا من قراءتنا السيليوغرافية حول الموضوع نجد على:

- ان الجزائر حاليا أصبحت تولي أهمية كبرى للتعليم العالي من خلال التعديلات والإصلاحات التي تجرى على هذا القطاع بغية توفير كل المستلزمات للطلبة لتلبية حاجياتهم وكذا من اجل تحقيق مخرجات ذات كفاءة عالية، وهذا ما نراه جليا انطلاقا من ميزانية الانفاق على القطاع التي هي في وتيرة متصاعدة من كل سنة والتي بلغت في السنة الجامعية 2023 /2022 نحو 466,500,000 مليار دينار حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

- سعي الدولة الجزائرية نحو دراسة متطلبات العمل بهدف موازاتها مع التخصصات الجامعية المسطرة للربط بين الجامعة وسوق العمل لضمان مناصب عمل للخريجين ما يؤدي ذلك الى التقليل من حجم البطالة وفائض طلبات العمل لتفادي اللاتوازن بين العرض والطلب في السوق.

- تركز الجامعة على الوحدات الصغرى (الميكروسوسيولوجي) من عناصرها وتركيباتها التي تعد أساس تطوّر الوحدات الكبرى (الماكرو سوسيولوجي) وذلك من خلال معالجة مكونات وعناصر العملية

التعليمية التعليمية لتكامل النسق وكذا الطاقم الإداري واستراتيجيات التعليم.

- أضحت الجامعة الجزائرية هي من تنتج المؤسسات أي تخلق مناصب العمل للطلبة وذلك من خلال القرارات الوزارية الأخيرة ما يدفع عجلة النمو الاقتصادي للتقدم.

خاتمة:

يتضح من خلال ما تطرق اليه الباحث على ان للتعليم الجامعي أصبح له قيمة واهمية كبيرة في المجتمع الجزائري، كونه يمثل مصدر رئيسيا لتنمية المهارات والقدرات للطلاب من جهة كما يفتح له آفاق في الانضمام الى سوق العمل من جهة أخرى كما يعد المؤسسة الرئيسية في انتاج موارد بشرية تمثل قوى ويد عاملة لاقتصاد البلاد يستفاد من طاقاتها ومهاراتها في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الوقت الراهن الذي أصبح يبحث فيه الاقتصاد على معارف وأفكار جديدة تخلق التنوع في المنتج من جهة والتميز في السوق العالمية من جهة أخرى وهذا يكون عن طريق الطاقات البشرية ومخرجات الجامعة -الطلبة- التي تسعى الى إضافة الحداثة والتقانة الى سوق العمل تماشيا ومتطلبات العصر الحديثة.

ولتوفير مثل هذه الكفاءات تكون من خلال العملية التعليمية التعليمية بالجامعة مع تكامل مكوناتها وعناصرها التي تهيئ الجو المناسب لتنمية مهارات الطالب سواء الفكرية او العملية او الذاتية الشخصية للحصول على خريج ذو جودة ونوعية عالية المستوى في جميع المجالات

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ليتمكن الخريج من الاندماج والالتحاق بسوق العمل بسهولة وسلاسة والتأقلم مع الجو العملي والمهني حسب تخصصه ومواجهة المشكلات وحلها ولا ينصدم بالواقع العملي هذا ما يبين على أنّ الجامعة تعمل على صقل لقدرات الطالب وحتى اكسابه لمهارات جديدة تساعد في عملية التوظيف حسب ما يتطلبه سوق العمل من مهارات وكفاءات تتماشى والركب الحضاري والرقمي للمجتمع وهو ما يؤكد على صحة كلا فرضيتي الدراسة وتجيّب في نفس الوقت على التساؤل المحوري للبحث مؤكدا على ان التعليم الجامعي يعدّ آلية أساسيا في ضمان توظيف الخريجين بسوق العمل الجزائري من خلال عناصر العملية التعليمية التعليمية من وسائل وأدوات واستراتيجيات متنوعة في التعليم، بالإضافة الى الاتفاقيات والشراكات ذات العلاقة مع مؤسسات المجتمع التي تسنح فرص للطلبة في الحصول على خبرة بالميدان العملي والمهني والتعرف على مجريات الاحداث في عالم الشغل ولتعزيز اكثر هذه الشراكة التي تضمن فرصة حصول الخريج على فرص للعمل يجب ان تسطر وتحقق القوانين والقرارات على ارض الواقع ولا تبقى حبيسة الورق والهامش وان تنطلق من قيم مجتمعية تتناسب والعصرنة ولكن بدون الاهمال او الخروج عن الثقافة المحلية، بالإضافة الى توسيع الآفاق في ما يتعلق بشهادة ليسانس او الماستر المهني الذي بدوره يساهم في تحقيق وظيفة لخريجي الجامعة بسوق العمل فلا الجدوى من التراكم والاقبال على الجامعة بدون ضمان مخرجات ذات جودة ونوعية وهو ما تسعى اليه

الجامعة الجزائرية حاليا وتسطر له مهام وايدولوجيات تسيّر المجال التعليمي بالحيط وتحقق غاياتها وان تعمل الجامعة على توسيع آفاقها أكثر مع العلاقات الداخلية والخارجية للبلاد.

قائمة المراجع:

- إدغار فور وآخرون، تر: حنفي بن عيسى. (1974). تعلم لتكون. الجزائر: البونيسكو - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (18 سبتمبر، 2013). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، 9/5.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (29 يوليو، 2012). الجريدة الرسمية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، 19/16.
- السعيد، شبي صورية، مخناش ياسمين، بريك أحمد بن لخضر. (2020). «مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التنبئ والواقع». مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، 25-35.
- دحمان بريني. (سبتمبر، 2018). «دور الجامعة في خدمة المجتمع». مجلة آفاق للعلوم، المجلد 04 / العدد 13، 164-174.
- حياة، حداد بختة سيد. (دون سنة). «نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي مع عرض تجارب تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بعض الجامعات المختلفة». مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، 16/1.
- رضا إسماعيل حمدان. (2022). متطلبات التعليم المهني وعلاقتها بإيجاد بيئة جاذبة للطلبة من وجهة نظر معلمي المدارس المهنية في العاصمة عمان. عمان/ الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

- فائزة، زرقط بولرياح، شوشة مسعود التونسي . (مارس , 2018). «العملية التعليمية مفاهيمها وأنواعها وعناصرها». *مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الأغواط-*، المجلد 07 / العدد 29، 175 / 188.
- فور خديجة يحياوي فاطمة . (2020). «موائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في الجزائر». *المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10 / العدد 02*، 108-124
- فريد، دعاس خليل صغور. (جوان , 2022). «دور التعليم العالي ضمن اقتصاد المعرفة وفق مؤشر المعرفة العالمي -دراسة حالة الجزائر-». *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (09) / العدد (1)*، 396-410.
- كمال جغروري . (2023). «سوق العمل في الجزائر -خصائص والتحديات». *journal Algérien des Régions Arides* ، 1-11.
- لطيفة بوراس . (2020). «الرقمنة في الجامعة بين التغير الجذري والتكيف الحتمي». *أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي - كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 -* المجلد 57، العدد خاص ، صفحة 113 / 129. الجزائر: *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والإقتصادية*.
- مجلس البحث العلمي . (2004). *نحو مجتمع المعرفة -مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية-* . جدة: *فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر*.
- مسعودة، نورد الدين بولعراس مداح. (2020). «إستراتيجية خريجي الجامعة الجزائرية في التكيف مع متطلبات سوق العمل -دراسة سوسيو مهنية لمجموعة من خريجي الجامعة بولاية غرداية-». *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12*، 703-712.

- ناصر عبد الحميد يونس. (2016). التعليم الجديد أخبار وأفكار. تم الاسترداد من مدخلات العملية التعليمية وأثرها على طبيعة مخرجاتها : <https://www.new-educ.com>
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي . (2011). الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل م د. بن عكنون، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- وفاء جعفر المهداوي. (2022). مفاتيح الانتقال إلى سوق العمل الرقمي في العراق. بغداد: منظمة العمل الدولية.
- Hayes, D. (2017). **Beyond McDonaldization -visions of higher education**. Taylor&Francis.
- Ritzer, G. (2008). **The McDonaldization of Society**. Pine Forge Press.
- Zsofia Kocsis , g. (2021, May 07). «A double road to success? Impact of dual education on effectiveness». **Research in Post-Compulsory Education**, 26(2), 164- 188.

الناصرية